

الألفاظ المضافة إلى النص الشرعي في أسماء الله وصفاته - جمعاً ودراسة

أ. مرعيد بن عبد الله بن محمد الشهري*، أ.د. خالد بن محمد الشنيبر**

اعتمد للنشر في ١٠/١/١٤٤٧هـ

سلم البحث في ٨/١٢/١٤٤٦هـ

ملخص البحث:

سعى البحث إلى جمع ودراسة للألفاظ والقيود التي أضافها علماء أهل السنة إلى النص الشرعي، لشرح عقيدتهم أو ردّاً على أهل البدع الذين خالفوهم. وأبرز أهداف هذا البحث: التعرف على تلك الألفاظ العقيدية المضافة، وبيان منهجية علماء أهل السنة من خلال طريقتهم في إطلاق هذه الألفاظ في مصنفاتهم العقيدية. وقد وصل البحث إلى نتائج متعددة منها: أن هذه الألفاظ المضافة لم تأت في كلام الله تعالى ولا في كلام رسوله ﷺ، لكنها جاءت كالتفسير لنصوص الشرع، ولم يخرج بها علماء أهل السنة عن حقائق ومعاني الكتاب والسنة. كما يلاحظ أحياناً أن علماء أهل السنة استخدموا هذه الألفاظ في داخل سياق مصنفاتهم، وأحياناً يجعلونها عناوين لأبواب فيها، للتنبيه والتأكيد عليها.

الكلمات المفتاحية: دلالة النصوص، دلالة الألفاظ، أسماء الله، صفات الله.

ABSTRACT

Additional creedal expressions to the sacred text - collection and study -

The research sought to collect and study the terms and restrictions added by Sunni scholars to the legal text, either to explain their creed or in response to those with innovative practices who differed from them. The most prominent objectives of this research are: identifying these added doctrinal terms, and clarifying the methodology of Sunni scholars through their approach to using these terms in their doctrinal works.

The research reached multiple results, including: these added terms did not appear in the words of Allah Almighty nor in the words of His Messenger, but came as an interpretation of legal texts, and Sunni scholars did not deviate from the realities and meanings of the Quran and Sunnah. It is also observed that Sunni scholars sometimes used these terms within the context of their works, and sometimes made them chapter headings to draw attention to and emphasize them.

Keywords: Textual Indication, Linguistic Indication, Names of Allah, Attributes of Allah.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله

* باحث بتخصص العقيدة، قسم الدراسات الإسلامية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
** أكاديمي سعودي، أستاذ العقيدة والأديان، بجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله. أما بعد: فإن المتابع والمستقرئ لتراث أهل السنة يجد فيه تأكيداً بأهمية التزام نصوص الوحي من الكتاب والسنة، حتى صار ذلك علامة لهم، وجعلها بعض الناقمين عليهم دلالة على التحجر وعدم العقلانية. وبئس ما قالوا!

وقد اهتم أولئك العلماء بالعقيدة اهتماماً بالغاً، فبينوها بياناً شافياً، وحافظوا عليها من كل ما يكدّر صفوها، وسلكوا في سبيل ذلك طرقاً فريدةً متعددة، ومن هذه الطرق الفريدة استخدامهم لألفاظ أضافوها من كلامهم في مصنفاتهم العقديّة، يشرحون بها عقيدة أهل السنة الواردة في الكتاب والسنة، وذلك لتوضيح هذه العقيدة، ولبيان ما قد يُشكّل على الناس منها، ولرد على أهل البدع الذين أحدثوا في الدين ما ليس منه، فأطلق هؤلاء العلماء هذه الألفاظ زيادةً على النص إما موضحةً له أو ضابطةً لفهمه، وقد التزموا في هذه الألفاظ دلالات الشارع، وانتشرت هذه الألفاظ في مصنفاتهم العقديّة، مما يستدعي دراسة تلك الإضافات على ما ورد من العقائد، والأسباب التي استدعتهم لإضافتها.

فإضافات علماء أهل السنة لهذه الألفاظ بمثابة الحصن والسيّاح المنيع للنصوص الشرعية، من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ولتوضيح انتباههم لأساليب أهل البدع وما أرادوه لنصوص الوحيين من الميل بها عن الحق الذي جاءت به، وتُبرز للمتأمل سعة العلم الذي اضطلع به علماء أهل السنة، عندما أضافوا هذه الألفاظ ولم يخرجوا بها عن دلالات الشارع.

ولذا اخترت أن يكون هذا البحث بعنوان: (الألفاظ العقديّة المضافة إلى اللفظ الشرعي في أسماء الله وصفاته - جمعاً ودراسة). وهي دراسة مترابطة في مباحثها المتنوعة، ولذا قد يحتاج الباحث إلى تكرار الاستدلال على تلك المسائل بنفس الشواهد أحياناً، وهذا يرجع لطبيع الاستدلال العقدي في أسماء الله وصفاته سبحانه..

أهمية موضوع البحث وسبب اختياره:

١. تفرّق هذه الألفاظ العقديّة المضافة في مصنفات علماء أهل السنة العقديّة، مما يحسن جمعها والوقوف عليها.
٢. دراسة هذه الألفاظ يكشف مزالق أهل البدع التي انتهجوها في بدعهم في باب الأسماء والصفات.
٣. معرفة هذه الألفاظ يبين عقيدة أهل السنة ويوضحها في أسماء الله وصفاته، ويدفع الالتباس فيما يشكّل على الناس منها.

أهداف البحث:

١. التعرف على الألفاظ العقدية المضافة في باب الأسماء والصفات التي استعملها علماء أهل السنة في مصنفاتهم العقدية، لبيان عقيدتهم وردّهم على أهل البدع.
٢. بيان منهجية علماء أهل السنة وتقريراتهم من خلال طريقتهم في هذه الألفاظ المضافة في مصنفاتهم العقدية.
٣. الكشف عن حدود التزام علماء أهل السنة بألفاظ الشارع ودلالاته من خلال هذه الألفاظ المضافة.

حدود البحث:

- الحدود الموضوعية: الألفاظ العقدية المضافة إلى النص الشرعي في باب الأسماء والصفات المستعملة عند علماء أهل السنة في مصنفاتهم العقدية المسندة ومصنفاتهم في الردود.
 - الحدود الزمانية: من عصر التابعين وحتى القرن السابع الهجري.
- الدراسات السابقة للبحث:

بعد البحث في قوائم الرسائل العلمية في الجمعية العقدية السعودية، وفي فهارس مكتبة الملك فهد الوطنية، والبحث عن الرسائل من خلال محرك البحث قوقل، لم نجد -حسب اطلاعنا- دراسة تتحدث عن ألفاظ علماء أهل السنة الشارحة في العقيدة، ولكننا وجدنا بعض الدراسات التي لها تعلق بالموضوع، لكن من ناحية أخرى وهي:

١. ضوابط استعمال المصطلحات العقدية والفكرية عند أهل السنة والجماعة: وهي عبارة عن رسالة دكتوراه للدكتور سعود بن سعد العتيبي، تمت مناقشتها في جامعة أم القرى، وتقع في ٧٢٨ صفحة، وطبع الكتاب عام ١٤٣٠هـ، حيث تحدث الباحث في رسالته عن أهمية مصطلحات الكتاب والسنة العقدية، وكيفية فهمها واستعمالها، وعن المصطلحات التي قام الإنسان بوضعها، والميزان الذي يجب أن توزن به، وتحدث الباحث عن تاريخ نشأة علم المصطلح وآثاره، وضوابط استعمال هذه المصطلحات، وذكر الباحث أربعة مصطلحات طبّق عليها تلك الضوابط وهي: التركيب والعدل واليقين والمجتمع المدني. أما دراستنا فهي ليست في هذه المصطلحات الأربعة، بل في الألفاظ التي استعملها علماء أهل السنة في مصنفاتهم زيادة على النص الشرعي، مضافةً له.

٢. الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الأسماء والصفات جمعاً ودراسة: للباحثة

أسماء بنت عبد العزيز السلمان، وهي عبارة عن رسالة دكتوراه نوقشت في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤١٩هـ، وتقع في ٩٤٨ صفحة. حيث ذكرت الباحثة مصادر وقواعد أهل السنة ومخالفهم في ألفاظ العقيدة، وذكرت أشهر المؤلفات في مصطلحات العقيدة والمآخذ عليها، وبعدها ذكرت دراسة تطبيقية على ألفاظ توحيد الأسماء والصفات كالاسم والمسمى وقياس الأولى والإحصاء والهيولى وغيرها، ولم تتطرق الباحثة لما جمعته من ألفاظ، فبحثها في الألفاظ المتعلقة بتوحيد الأسماء والصفات سواء كان هذا اللفظ شرعياً أو بدعياً، أما دراستنا فهي عن ألفاظ علماء أهل السنة في باب الأسماء والصفات التي أطلقوها زيادة على النص الشرعي، وليست في النص الشرعي.

٣. الإيجاز والتوسع في عرض مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة جمع ودراسة: للباحثة عزيزة بنت أحمد الزهراني، وهي عبارة عن خطة رسالة دكتوراه مقدمة لدى جامعة الملك سعود لعام ١٤٤١هـ، واطلعت على خطة البحث، حيث كان محور البحث عن مسائل الاعتقاد وطرق الاستدلال والرد، التي حصل فيها إيجاز عند علماء أهل السنة، وأخرى توسعوا فيها، كمسألة الكفر وأنواعه، وكمسألة الألفاظ المجملة، وكمسألة الإمامة وغيرها، فمحور بحث طالبة هو أن علماء أهل السنة أحياناً يذكرون المسألة العقدية بإيجاز، وأحياناً يذكرونها مفصلة، فيظن الناظر أن هناك تغييراً بين هذين الأسلوبين، ودراستنا هو في ألفاظ علماء أهل السنة المضافة، التي أطلقوها في مصنفاتهم زيادة على النص الشرعي.

٤. رسالة في شرح قاعدة الألفاظ المجملة عند أهل السنة والجماعة للشيخ وليد بن راشد السعيدان، وهي عبارة عن رسالة مختصرة مكونة من ٧٠ صفحة، صادرة عن الشاملة الذهبية في الشبكة العنكبوتية عام ٢٠١٩م، كانت دراسة الشيخ خاصة بالألفاظ المجملة التي يستخدمها أهل البدع وغيرهم، مما يحتمل الصحة والخطأ، كالحيز والجهة والجسم وغيرها، ولم يذكر الشيخ شيئاً من الألفاظ التي جمعت في دراستنا، لأن بحثه في الألفاظ المجملة، أما دراستنا فتتحدث عن ألفاظ علماء أهل السنة التي أطلقوها في مصنفاتهم زيادة على النص الشرعي.

خطة البحث:

ويشمل مقدمة، وتسعة مباحث، وخاتمة، وفهارس المصادر.
المقدمة: وتتضمن: توطئة للدخول في الموضوع، وأهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهدافه، وحدوده، والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهجه.

- المبحث الأول: أسماء الله وصفاته غير مخلوقة.
المبحث الثاني: أسماء الله وصفاته توقيفية.
المبحث الثالث: صفات الله حقيقة لا مجاز.
المبحث الرابع: لا يبلغ كنه صفته الواصفون.
المبحث الخامس: لا يقاس بخلقه سبحانه.
المبحث السادس: يمرون الأخبار كما جاءت بلا كيف.
المبحث السابع: لا نصف الله بأكثر مما وصف به نفسه.
المبحث الثامن: نصف الله بما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية.
المبحث التاسع: لا نزيل عن الله صفة من صفاته من أجل شناعة شُئعت.
الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع.

منهج البحث:

الاستقرائي التحليلي.

إجراءات البحث:

أولاً: الإجراءات الخاصة:

١. استقراء وجمع للألفاظ المضافة في باب الأسماء والصفات، وجمع المادة العلمية، وترتيبها.
٢. بيان سبب القول لأي لفظة من هذه الألفاظ، وهل جاءت لبيان عقيدة أهل السنة، أو رداً على أهل البدع.
٣. ذكر آراء الفرق والطوائف التي خالفت مضمون هذه الألفاظ إجمالاً، إذا كان هناك مخالف فيها.
٤. ربط هذه الألفاظ بالنص الشرعي، وبيان مدى التزام أهل السنة بالنص الشرعي ودلالاته.

٥. اختيار الألفاظ المعنونة في المباحث الأشهر والأكثر استعمالاً عند أهل السنة.

ثانياً: الإجراءات العامة:

٦. عزو الآيات القرآنية، بذكر اسم السورة ورقم الآية.
٧. تخريج الأحاديث والآثار من مصادرها الأصلية، فإذا ورد الحديث في الصحيحين أو أحدهما فيكتفى بالعزو إليهما، وإذا لم يرد عندهما فيُخرَج في كتب السنن الأربعة، ثم من المصادر الأخرى، مع ذكر درجة الحديث من خلال كلام أهل الاختصاص المعترين عليها.
٨. عزو النصوص المقتبسة من المراجع والمصادر، مع الإشارة إلى الاسم المتعارف

عليه للكتاب والجزء والصفحة في الهامش، وأوخر بيانات المرجع كاملة في ثبت المراجع.

٩. إيضاح الألفاظ الغامضة بالرجوع إلى القواميس المختصة.

المبحث الأول: أسماء الله وصفاته غير مخلوقة

عندما تتأمل اللفظة المضافة: (أسماء الله وصفاته غير مخلوقة)، تجد أن غير هنا بمعنى: ليس، أي أن أسماء الله تعالى وصفاته ليست بمخلوقة. "كما تقول العرب: كلام الله غير مخلوق، وليس بمخلوق، وهو اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويقطع عنها لفظاً، إن فهم معناه، وتقدمت عليها ليس"^(١).

ومعنى (خلق) لا يحتمل معنى غير الخلق، وهي من الكلمات التي يستغني المخاطب بها والسامع لها عما بعدها، بخلاف (جعل)، حيث لا يدري المخاطب بها حتى تصل الكلمة بالكلمة التي بعدها، فيعلم ما أراد بها، وإن لم يصلها بغيرها من الكلام لم يعقل السامع لها ما أراد بها ولم يفهمها ولم يقف على معنى ما عني بها حتى يصلها بغيرها، فمن ذلك قول الله عز وجل: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ [ص: ٢٦]، فلو قال: إنا جعلناك، ولم يصلها بما بعدها، لم يعقل داود عليه السلام ولا أحد ممن سمع هذا الخطاب ما أراد الله به، ولا ما عني بقوله لأنه خاطبه بهذا القول وهو مخلوق، فلما وصلها بخليفة في الأرض، عقل داود وكل من سمع هذا الخطاب ما أراد الله بقوله وما عني به، فكلمة (جعل) تحتمل معنيين: وهما الخلق والتصيير، بخلاف (خلق) التي لا تحتمل إلا معنى واحد وهو الخلق^(٢).

ويُلاحظ على لفظة (أسماء الله وصفاته غير مخلوقة) بأنها صفة نفي، فهي تنفي إضافة صفة الخلق لأسماء الله تعالى وصفاته.

وقد ظهرت هذه اللفظة عند أهل السنة على مر العصور، فقد جاء عن علي عليه السلام أنه قال يوم صفين: "ما حكمت مخلوقاً وإنما حكمت القرآن"^(٣)، وجاء عن ابن عباس رضي الله عنهما، في قوله تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨]، قال: "غير مخلوق"^(٤).

والصيغة الأشهر في هذه اللفظة المضافة هي عبارة: (القرآن كلام الله غير

(١) الزبيدي، "تاج العروس من جواهر القاموس"، ١٣: ٢٨٤.

(٢) انظر: الكناي، "الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن"، ٦٩.

(٣) اللالكائي، "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة"، ٢: ٢٥٣.

(٤) الآجري، "الشرعية"، ١: ٤٩٥؛ وانظر: ابن بطة، "الإبانة الكبرى"، ٥: ٢٨٨؛ وانظر: اللالكائي، "شرح أصول اعتقاد أهل السنة"، ٢: ٢٤١.

مخلوق)، فقد ذكرها عمرو بن دينار، ويزيد بن هارون، والإمام الشافعي، وابن المبارك، والإمام أحمد، والبخاري، والحسين بن إشكاب رحمهم الله، بل يوب بعض أهل العلم بها في مصنفاتهم، كابن خزيمة، واللالكائي رحمهما الله^(١)، فقد اتفقت عبارتهم على هذه الصيغة.

وقد تأتي هذه اللفظة أحياناً بصيغ أخرى، كقول الإمام أحمد رحمه الله: "لسنا نشك أن أسماء الله ليست بمخلوقة، ولسنا نشك أن علم الله تبارك وتعالى ليس بمخلوق"^(٢)، ويقول أيضاً في موضع آخر: "وصفات الله وأسماءه غير مخلوقة"^(٣)، ويوب الدارمي رحمه الله في نقضه فقال: "باب الإيمان بأسماء الله وأنها غير مخلوقة"^(٤)، ويقول ابن أبي زمنين رحمه الله: "أسماء ربنا وصفاته قائمة في التنزيل، محفوظة عن الرسول، وهي كلها غير مخلوقة، ولا مستحدثة"^(٥)، ويقول البيهقي رحمه الله: "وأمر أن يستعاذ بصفة من صفات ذاته، وهي غير مخلوقة، كما أمر الله تعالى أن يستعيز بذاته، وذاته غير مخلوق"^(٦).

ونصوص الشرع التي دلّت على أن أسماء الله وصفاته غير مخلوقة، وأن القرآن منزل، كثيرة، وقد جاءت على صيغ متنوعة، تأكيداً لهذا الأمر، فمنها قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقوله جل وعلا: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [الأنعام: ١١٤]، وقوله سبحانه: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مُكُثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنزِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٣].

وقد أضاف علماء أهل السنة هذه اللفظة إلى النص الشرعي، تقريراً وبياناً

(١) انظر: اللالكائي، "شرح أصول اعتقاد أهل السنة"، ٢: ٢٤١، ٢٦١؛ وانظر: عبد الله بن الإمام أحمد، "السنة"، ١: ١٥٩؛ وانظر: الآجري، "الشرية"، ١: ٥٠٨؛ وانظر، الدرامي، "الرد على الجهمية"، ١٩٠؛ وانظر: أبو بكر بن الخلال، "السنة"، ٥: ١٣٣؛ وانظر: البخاري، "خلق أفعال العباد"، ٤٥؛ وانظر: عبد الله بن الإمام أحمد، "السنة"، ١: ١٣٢؛ وانظر: ابن خزيمة، "التوحيد"، ٤٠٤: ١.

(٢) أبو بكر بن الخلال، "السنة"، ٥: ١٣٨.

(٣) ابن بطة، "الإبانة الكبرى"، ٦/ ٢٩٩.

(٤) الدرامي، "نقض الدارمي على المريسي"، ١: ١٥٨.

(٥) ابن أبي زمنين، "أصول السنة"، ٧٦.

(٦) البيهقي، "الأسماء والصفات"، ١: ٤٧٦.

لما قد يُشكل عليه، كما جاء عن علي بن أبي طالب عليه السلام وابن عباس عليهما السلام في النقولات السابقة عنهما.

وكذلك جاءت رداً على الذين قالوا بأن أسماء الله وصفاته مخلوقة وأن القرآن مخلوق، كما جاء عنهم بعد فتنة القول بخلق القرآن في القرن الثالث، يقول الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: "كنا نرى السكوت عن هذا قبل أن يخوض فيه هؤلاء، فلما أظهوره لم نجد بداً من مخالفتهم والرد عليهم"^(١)، ويقول أبو النضر رحمه الله: "دعانا إبراهيم بن شكلة وأحضر المريسي؛ أراد ضرب عنقه، فقال لنا: ما تقولون في القرآن؟ قال: فقلت: القرآن كلام الله، غير مخلوق، فقال: لما لم نقل: كلام الله ونسكت؟ قال: قلت: لأن هذا العدو لله قال: مخلوق، فلم نجد بداً من أن نقول: غير مخلوق"^(٢).

وإيراد مثل هذه اللفظة، هو في الحقيقة جمع بين تقرير العلماء لعقيدة أهل السنة، وردّهم على المخالفين فيها، فأتوا بهذه اللفظة المضافة كالتفسير لنصوص الشرع، ولم يخرجوا بها عن حقائق ومعاني هذه النصوص، فهذه اللفظة مأخوذة من دلالة النصوص، ومعناها لا يخرج عنها^(٣).

ومن خلال هذه اللفظة المضافة، يتبين أن هناك فرقاً قد خالفت أهل السنة والجماعة فيها، وأهمها الجهمية الذين قالوا بأن أسماء الله وصفاته حادثة مخلوقة^(٤). ومن خلال ما سبق تتضح أهمية إضافة هذه اللفظة المضافة، وهي أن أهل العلم قد أضافوها لأمرين هما: تقرير وبيان لعقيدة أهل السنة، وكذلك رداً على الجهمية الذين ابتدعوا القول بأن أسماء الله وصفاته مخلوقة.

المبحث الثاني: أسماء الله وصفاته توقيفية

لفظة: (توقيفية) أصلها من وَقَفَ، وتوقّف عن كذا، يعني امتنع وكفّ، والتوقيف نصّ الشارع المتعلق ببعض الأمور، والتوقيفي المنسوب إلى التوقيف، فيقال أسماء الله توقيفية^(٥).

(١) الإمام أحمد، "الرد على الجهمية والزندقة"، ١٦؛ الدارمي، "نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد"، ١: ١٣٨.

(٢) أبو بكر الخلال، "السنة"، ٥: ١٣٤.

(٣) انظر: بكر أبو زيد، "مقدمة بكر أبو زيد على عقيدة السلف"، ٢٢-٢٣، ٣٥-٣٦.

(٤) انظر: ابن خزيمة، "التوحيد"، ١: ٤٠٤؛ وانظر: أبو الحسن الأشعري، "مقالات الإسلاميين"، ١: ٢٢٠.

(٥) نخبة من اللغويين، "المعجم الوسيط"، ٢: ١٠٥١.

فمن التعريف اللغوي يتضح معنى (التوقيف) اصطلاحاً: فهو التوقف عند نصّ الشارع الوارد في الكتاب والسنة، فلا يُزاد على النصّ الشرعي أو يُنقص منه. وقد ظهرت هذه اللفظة بهذه الصيغة، وجاءت بصيغ أخرى تدل على ذات المعنى، أو ما يدل على ذلك، مثل تبديع السائل عن كيفية صفات الله تعالى، كما جاء عن الإمام مالك بن أنس رحمه الله عندما سُئل عن قول الله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟ فقال: "الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة"^(١).

وجاءت صيغة (السكوت) و (نسكت)، كلها دالة على هذا المعنى، فقد جاء عن الأعمش رحمه الله في باب مرأ أهل الكلام أنه قال: "السكوت جواب"^(٢)، ويقول الحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله: "فمن السنة اللازمة السكوت عما لم يرد فيه نص عن الله ورسوله، أو يتفق المسلمون على إطلاقه، وترك التعرض له بنفي أو إثبات. فكما لا يثبت إلا بنص شرعي، كذلك لا يُنفى إلا بدليل سمعي"^(٣).

وأحياناً يجمعون بين لفظتي السكوت والتوقيف، كما جاء عن الذهبي رحمه الله عندما قال: "أن كيفية الاستواء لا نعقلها، بل نجهلها، وأن استواءه معلوم كما أخبر في كتابه، وأنه كما يليق به، لا نعمّق ولا نتحدّق، ولا نخوض في لوازم ذلك نفياً ولا إثباتاً، بل نسكت ونقف كما وقف السلف، ونعلم أنه لو كان له تأويل لبادر إلى بيانه الصحابة والتابعون، ولما وسعهم إقراره وإمراره والسكوت عنه"^(٤).

وجاءت أيضاً بلفظة: (الوقف) وهي بمعنى التوقيف، في عدد من مصنفات أهل السنة، فمنها: قول الأوزاعي رحمه الله: "يزعم أن علمه وعلم الله عز وجل في ذلك سواء، فاصبر نفسك على السنة، وقف حيث وقف القوم"^(٥)، وقول عمر بن عبد العزيز رحمه الله: "فارض لنفسك ما رضي به القوم لأنفسهم، فإنهم عن علم وقفوا، وببصر نافذ قد كفوا"^(٦)، وقول عبد العزيز الماجشون رحمه الله: "فإن الراسخين في العلم هم الذين وقفوا حيث تناهى علمهم، وقالوا: ﴿أَمَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ﴾"

(١) الدارمي، "الرد على الجهمية"، ٦٦.

(٢) ابن بطّة، "الإبانة الكبرى"، ٢: ٥٤٣.

(٣) عبد الغني المقدسي، "الاقتصاد في الاعتقاد"، ٢٢٣.

(٤) الذهبي، "العلو للعلي الغفار"، ١٣٩.

(٥) الأجرى، "الشريعة"، ٢: ٦٧٤.

(٦) المصدر السابق، ٢: ٩٣١.

إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾ [آل عمران: ٧]^(١).

ونصوص الشرع التي دلت بمعناها، على أن أسماء الله وصفاته توقيفية، كثيرة منها: قول الله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [طه: ٨]، وقوله جل وعلا: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقول الحق سبحانه: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٤]، فكلها آيات جاءت تثبت بأن الأسماء الحسنى لله سبحانه، فيجب التوقف عند ما أثبتته الله لنفسه جل وعلا. ومن الأدلة التي توضح هذه اللفظة بشكل أوضح، هي قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، فقد جعل الله تعالى القول عليه بلا علم، قريناً للشرك وباقي الآثام العظيمة، فمن لم يتوقف في أسماء الله تعالى وصفاته على النص الشرعي، فهو مبتدع، وقال على الله بغير علم^(٢).

وقد أضاف علماء أهل السنة لفظاً: (أسماء الله وصفاته توقيفية) على النص الشرعي، وكان المقصد من إضافتهم لها، هو التقرير بأن أسماء الله وصفاته توقيفية، فهم لم يخرجوا بهذه اللفظة عن مراد الشارع، بل أفادت هذه اللفظة معنى يوافق مراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ في النصوص الشرعية، فقد أفادت التوقف عند النصوص الشرعية.

وكذلك أضافوها رداً على المخالفين في باب أسماء الله وصفاته، الذين قالوا فيها بغير علم، متجاوزين بذلك النص الشرعي، فيوجد هناك فرقاً قد خالفت أهل السنة والجماعة فيها، وهم المعتزلة الذين لم يتوقفوا عند النص الشرعي في أسماء الله وصفاته، بل جاوزوه إلى القياس، يقول عبد القاهر البغدادي رحمه الله: "أن مأخذ أسماء الله تعالى، التوقيف عليها، إما بالقرآن وإما بالسنة الصحيحة وإما بإجماع الأمة عليه، ولا يجوز إطلاق اسمٍ عليه من طريق القياس، وهذا خلاف قول المعتزلة البصرية، في إجازتها إطلاق الأسماء عليه بالقياس"^(٣).

ومما سبق نتضح أهمية هذه اللفظة المضافة، وذلك أن علماء أهل السنة قد

(١) ابن بطّة، "الإبانة الكبرى"، ٤: ٢٤٢.

(٢) انظر: ابن كثير، "تفسير القرآن العظيم"، ١: ٤٧٩.

(٣) عبد القاهر البغدادي، "الفرق بين الفرق"، ٣٢٦.

أضافوها لأمرين هما: تقرير لعقيدة أهل السنة والجماعة، وردّ على المخالفين الذين جاوزوا النص الشرعي، ولم يتوقفوا عنده.

المبحث الثالث: صفات الله حقيقة لا مجاز

لفظة: (حقيقة لا مجاز) تدل على أن أحد الكلمتين هي عكس الأخرى، "الحقيقة هي خلاف المجاز"^(١)، فالمجاز: "هو اسم لما أُريد به غير ما وُضع له لمناسبة بينهما، كتسمية الشجاع أسداً"^(٢)، والحقيقة: "هي الشيء الثابت قطعاً وقيناً، يقال: حقّ الشيء، إذا ثبت"^(٣).

ومعنى إثبات صفات الله تعالى على الحقيقة، أي: بالإقرار والإقرار بلا تأويل ولا تفويض للمعنى ولا تكييف، ولا تشبيه مع التفويض للكيفية^(٤).

والملاحظ على لفظة: (حقيقة لا مجاز) أنها جمعت بين التقرير ونفي ضده، وهذا فيه التأكيد على معنى هذه اللفظة، فهي تقرر بأن صفات الله تعالى حقيقة، وتنفي عنها المجاز.

وقد ظهرت هذه اللفظة بهذه الصيغة كثيراً، في مصنفات أهل السنة والجماعة^(٥)، يقول ابن منده رحمه الله: "قول الله جل وعز: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]، وقول الأئمة بمعنى، إلى الوجه حقيقة، الذي وعد الله جل وعز ورسوله الأولياء، وبشر به المؤمنين، بأن ينظروا إلى وجه ربهم عز وجل"^(٦)، فقوله (حقيقة) هو إثبات الوجه لله تعالى، بلا تعطيل ولا تأويل ولا تكييف ولا تشبيه.

ويقول اللالكائي رحمه الله: "سياق ما دل من الآيات من كتاب الله تعالى، وما رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابه والتابعين، على أن القرآن تكلم الله به على الحقيقة، وأنه أنزله على محمد صلى الله عليه وسلم، وأمره أن يتحدى به، وأن يدعو الناس إليه، وأنه القرآن على الحقيقة"، وقال بعدها مباشرة، مفسراً ومبيناً هذه الحقيقة فقال: "مثلّو في المحاريب، مكتوب في المصاحف، محفوظ في صدور الرجال، ليس بحكاية ولا عبارة عن قرآن، وهو قرآن واحد غير مخلوق وغير مجعول ومربوب، بل هو صفة من صفات ذاته، لم يزل به متكلماً"^(٧).

(١) أبو نصر الفارابي، "الصالح تاج اللغة وصحاح العربية"، ٤: ١٤٦١.

(٢) الجورجاني، "التعريفات"، ٢٠٢.

(٣) المصدر السابق، ٩٠.

(٤) انظر: بكر أبو زيد، "مقدمة بكر أبو زيد على عقيدة السلف"، ٣٤.

(٥) انظر: المصدر السابق، ٣٤.

(٦) ابن منده، "الرد على الجهمية"، ٥٥.

(٧) اللالكائي، "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة"، ٢: ٣٦٤.

بل ذكر بعض أهل العلم، إجماع أهل السنة على لفظة: (حقيقة لا مجاز)، فهي ليست من أقوال بعض أهل السنة، بل هي محل إجماع عندهم، يقول ابن عبد البر رحمه الله: "أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة؛ لا على المجاز، إلا أنهم لا يكفون شيئاً من ذلك، ولا يحدّون فيه صفة محصورة"^(١)، وينقل القرطبي رحمه الله الإجماع أيضاً، في صفة الاستواء فيقول: "ولم يُنكر أحد من السلف الصالح، أنه استوى على عرشه حقيقة"^(٢)، ويقول الذهبي رحمه الله أيضاً ملحقاً للإجماع: "وقال أهل السنة في قوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، أن الاستواء من الله على عرشه على الحقيقة لا على المجاز"^(٣)، وغيرها من الأقوال الدالة على أن لفظة: (حقيقة لا مجاز) مجمعٌ عليها عند أهل السنة والجماعة، وذكرها الكثير منهم في مصنفاتهم.

ونصوص الشرع دلّت على أن صفات الله تعالى حقيقة لا مجاز، منها قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله سبحانه: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤] يقول الطبري رحمه الله في معناها: "فلا تمتثلوا لله الأمثال، ولا تشبهوا له الأشباه، فإنه لا مثل له ولا شبه"^(٤)، ويقول جل وعلا عن الشيطان: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]، يقول ابن سعدي رحمه الله: "ومن أعظم القول على الله بلا علم، أن يتأول المتأول كلامه، أو كلام رسوله، على معان اصطلاح عليها طائفة من طوائف الضلال، ثم يقول: إن الله أرادها، فالقول على الله بلا علم، من أكبر المحرمات، وأشملها، وأكبر طرق الشيطان التي يدعو إليها"^(٥). فكل هذه الأدلة دلت على إثبات هذه الصفات لله تعالى على الحقيقة لا على المجاز، من غير تعطيل ولا تأويل ولا تكييف ولا تشبيه، فهذه الأربعة كلها عبثٌ في نصوص الشرع، ومجاوزة له.

وقد أضاف علماء أهل السنة هذه اللفظة على النص الشرعي، وكان المقصد من إضافتهم لها، هو التأكيد بأن صفات الله تعالى حقيقة لا مجاز، يقول الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله: "لما تقوّه أهل الأهواء بمواقفهم المخالفة في

(١) ابن تيمية، "الفتاوى الحموية الكبرى"، ٤٨٢؛ الذهبي، "العلو للعلي الغفار"، ٢٥٠.

(٢) القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن"، ٧: ٢١٩.

(٣) الذهبي، "العلو للعلي الغفار"، ٢٤٦.

(٤) الطبري، "جامع البيان"، ١٤: ٣٠٥.

(٥) السعدي، "تفسير الكريم الرحمن"، ٨١.

الصفات، بنفي حقائقها ومعانيها بين التفويض تارة، والتأويل تارة، والتعطيل تارة، والتشبيه تارة، وقد قالت الجهمية والمعتزلة: لا يجوز أن يُسمَى الله بهذه الأسماء على الحقيقة، حينئذ كثر على لسان السلف، إثبات صفات الله تعالى على الحقيقة^(١). فعلماء أهل السنة لم يخرجوا بهذه اللفظة عن مراد الشارع، بل أفادت هذه اللفظة معنى يوافق مراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ في النصوص الشرعية، فقد أفادت إثبات صفات الله تعالى على الحقيقة.

وأضافوها أيضاً ردّاً على المخالفين في باب صفات الله جل وعلا، الذين قالوا فيها بغير علم، متجاوزين بذلك النص الشرعي، سواء بالتأويل أو التعطيل أو التشبيه أو التكيف، فمن الفرق التي قد خالفت أهل السنة والجماعة فيها، الجهمية والمعتزلة والقدرية والخوارج والكلابية، يقول ابن حزم رحمه الله: "اختلف الناس في علم الله تعالى فقال جمهور المعتزلة إطلاق العلم لله عز وجل إنما هو مجاز لا حقيقة وإنما معناه أنه تعالى لا يجهل"^(٢)، ويقول ابن القيم رحمه الله: "أن الناس في هذه الأسماء التي تُقال على الرب وعلى العبد مختلفون على أقوال، فقالت غلاة المعطلة من الجهمية: إنها مجاز في حق الخالق، حقيقة في حق المخلوق، وإنها استعيرت له من أسمائهم"^(٣).

ومما سبق تتضح أهمية هذه اللفظة المضافة، وذلك أن علماء أهل السنة قد أضافوها لأمرين هما: تقرير لعقيدة أهل السنة والجماعة القائلين بأن صفات الله تعالى جاءت على الحقيقة ولا مجاز فيها، وردّاً على المخالفين الذين جاوزوا النص الشرعي، وزعموا أن صفات الله ليست على حقيقتها، وقالوا فيها بالتعطيل والتأويل والتشبيه والتكيف.

المبحث الرابع: لا يبلغ كنه صفته الواصفون

من الألفاظ التي أضافها علماء أهل السنة للنصوص الشرعية هي لفظة: (لا يبلغ كنه صفته الواصفون) والكلمة التي تحتاج إلى تعريف هي الكنه. فالكنه في اللغة هو: حقيقة الشيء وغايته، يقول الجوهري رحمه الله: "وقولهم: لا يكتنه الوصف، بمعنى لا يبلغ كنهه: أي قدره وغايته"^(٤).

(١) انظر: بكر أبو زيد، "مقدمة بكر أبو زيد على كتاب عقيدة السلف"، ٣٣-٣٤.

(٢) ابن حزم، "الفصل في الملل والأهواء والنحل"، ٢: ٩٩.

(٣) ابن القيم، "الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتزلة"، ٢: ١٠٨٦.

(٤) الجوهري، "الصاحح"، ٦: ٢٢٤٧؛ وانظر: ابن الأثير، "النهاية في غريب الحديث والأثر"، ٤:

٢٠٦؛ وانظر: الفيومي، "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير"، ٢: ٥٤٢.

ومعنى لفظة: (لا يبلغ كنه صفته الواصفون) في الاصطلاح العقدي: هي اليأس من الإحاطة بكيفية صفات الله جل وعلا. يذكر ابن القيم رحمه الله: "أن العقل قد يئس من معرفة كنه الصفة وكيفيةها، فإنه لا يعلم كيف الله إلا الله، وهذا معنى قول السلف: بلا كيف، أي بلا كيف يعقله البشر"^(١).

وقد ظهرت هذه اللفظة بهذه الصيغة في مصنفات أهل السنة والجماعة، فقال ابن أبي زيد رحمه الله: "لا يبلغ كنه صفته الواصفون"^(٢)، ويقول ابن بطة رحمه الله: "وحجب العقول عن تخيل كنه علمه، والناظر فيه كالناظر في عين الشمس، كلما ازداد فيه نظراً ازداد فيه تحيراً، ومن العلم بكيفيةها بُعداً"^(٣)، ويقول ابن منده رحمه الله: "ومعنى الباطن: المحتجب عن ذوي الأبواب، كنه ذاته، وكيفية صفاته عز وجل"^(٤)، ويقول في موضع آخر: "وقد حجب عن خلقه كنه ذاته، ودلهم عليه بآياته، فالقلوب تعرفه، والعقول لا تكفيه"^(٥)، ويقول البيهقي رحمه الله: "القلوب تأله عند التفكير في عظمة الله سبحانه وتعالى، أي تتحير وتعجز عن بلوغ كنه جلاله"^(٦)، ويقول ابن قدامة رحمه الله: "ولا يبلغه وصف الواصفين"^(٧).

ونصوص الشرع دللت على لفظة: (لا يبلغ كنه صفته الواصفون)، منها قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فمن معاني أنه سبحانه ليس كمثله شيء، هو أن صفاته لا يبلغ وصفها الواصفون. وقوله سبحانه: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، يقول ابن عباس رضي الله عنه في هذه الآية: "هل تعلم للرب مثلاً أو شبيهاً"^(٨).

وقد أضاف علماء أهل السنة هذه اللفظة على النص الشرعي، وكان المقصد من إضافتهم لها، هو التقرير والتأكيد بأن صفات الله سبحانه لا يبلغ كنه صفته الواصفون.

وكذلك أضافوها ردّاً على المخالفين في باب صفات الله جل وعلا، الذين

(١) ابن القيم، "مدارج السالكين"، ٤: ٣١٤.

(٢) القيرواني، "عقيدة السلف"، ٥٦.

(٣) ابن بطة، "الإبانة الكبرى"، ٣: ٢٤٧.

(٤) ابن منده، "التوحيد"، ٣٢٢.

(٥) المصدر السابق، ٤٦٧.

(٦) البيهقي، "الأسماء والصفات"، ١: ٥٨.

(٧) ابن قدامة، "لمعة الاعتقاد"، ٦.

(٨) الطبري، "جامع البيان"، ١٥: ٥٨٥.

شَبَّهوا الله تعالى بصفات خلقه، فمن هذه الفرق التي خالفت أهل السنة والجماعة في مراد هذه اللفظة، **المشبهة** الذين قالوا بتشبيه صفات الله تعالى بصفات خلقه، والجهمية الذين عطلوا الله سبحانه عن صفاته فشَبَّهوه بالصنم، تعالى الله عنهم. فأما المشبهة، فيقول ابن القيم رحمه الله عنهم: "أصحاب التشبيه والتمثيل، ففهموا منها مثل ما للمخلوقين، وظنوا أن لا حقيقة لها سوى ذلك"^(١)، **وكذلك الجهمية**، فيقول البخاري رحمه الله عنهم: "وقال بعض أهل العلم: إن الجهمية هم المشبهة، لأنهم شبَّهوا ربهم بالصنم، والأصم، والأبكم الذي لا يسمع، ولا يبصر، ولا يتكلم، ولا يخلق"^(٢). ومما سبق تتضح أهمية هذه اللفظة المضافة، وذلك أن علماء أهل السنة قد أضافوها لأمرين هما: تقرير لعقيدة أهل السنة والجماعة القائلين بأن صفات الله تعالى لا يبلغ وصفها الواصفون، وردُّ على المخالفين الذين شبَّهوا صفات الله تعالى بصفات خلقه، أو عطلوها حتى شبَّهوها بالجمادات والأصنام.

المبحث الخامس: لا يقاس بخلقه سبحانه،

لفظة: (لا يقاس بخلقه سبحانه) من الألفاظ التي جاءت في مصنفات أهل السنة والجماعة، وأضافوها إلى النص الشرعي. فالقياس في اللغة هو: من "قاس الشيء يقيسه قياساً وقياساً واقتاسه وقيسه إذا قدره على مثاله"^(٣).

والقياس في الاصطلاح العقدي، هو كما عرّفه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عندما قال: "القياس هو ضرب الأمثال لله، وهو من الشرك والعدل بالله، وجعل الله غيره له كفواً وسمى"^(٤)، فمعنى لفظة: (لا يقاس بخلقه سبحانه): أي أن الله تعالى ليس كمثله شيء، فلا يماثل خلقه، ولا يماثله خلقه.

وقد ظهرت هذه اللفظة في مصنفات أهل السنة والجماعة، فقال الدارمي رحمه الله: "غير أنه لا يقاس به من الخالق والمخلوق سائر الصفات، من اليد والوجه والنفس والسمع والبصر وما أشبهها من الصفات"^(٥)، وقد تكلم الدارمي عن دلالة هذه اللفظة، في غير ما موضع من كتابه النقض^(٦).

(١) ابن القيم، "الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعتلة"، ٢: ٤٢٥.

(٢) البخاري، "خلق أفعال العباد"، ٤٣.

(٣) ابن منظور، "لسان العرب"، ٦: ١٨٧.

(٤) ابن تيمية، "بيان تلبيس الجهمية"، ٢: ٣٤٧.

(٥) الدارمي، "نقض الدارمي على المريسي"، ١: ٤٨٥.

(٦) المصدر السابق، ١: ٢٣٤، وانظر: نفس المصدر، ٢: ٧٩٧، ١: ٢٣٥، ١: ٣٥٧، ١: ٣٠٨.

ويقول ابن منده رحمه الله: "قلنا: وكذلك نقول فيما نقلتم من هذه الأخبار في الصفات، في كتابنا هذا، من غير تمثيل، ولا تشبيه، ولا تكيف، ولا قياس، ولا تأويل، بل على ما نقلها السلف الصالحون"^(١)،

ويقول ابن بطة رحمه الله مبيناً أن القياس هو أصل التعطيل: "ثم يقيس فعل الله عز وجل بفعل عباده، فما رآه من فعل العباد جوراً، يظن أن ما كان من فعل مثله جور، فينفي ذلك الفعل عن الله"^(٢)، فهو رحمه الله وإن لم يقل هذه اللفظة نصّاً فقد ذكرها معنى.

وهنا مسألة مهمة، ألا وهي أن القياس ثلاثة أنواع: قياس تمثيل: وهو ما استوى فيه حكم الأصل والفرع. وقياس شمول: وهو ما استوى فيه جميع أفراد. وقياس أولى: وهو أن كمال اتصف به المخلوق، فالخالق أولى بالاتصاف به^(٣). والسلف رحمهم الله نفوا عن الله جل وعلا قياسي التمثيل والشمول، وعليه تُحمل هذه اللفظة: (لا يقاس بخلقه)، وأما قياس الأولى فقد أثبتوه الله تعالى^(٤).

ونصوص الشرع دلّت على أن الله تعالى لا يُقاس بخلقه، منها قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، يقول الدارمي رحمه الله في هذه الآية: "أو لم تسمع أيها المريسي، قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. وكما ليس كمثله شيء، ليس كسمعه سمع، ولا كبصره بصر، ولا لهما عند الخلق قياس ولا مثال، ولا شبيه، فكيف تقيسهما أنت بشبه ما تعرف من نفسك"^(٥).

ويقول الله سبحانه: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الروم: ٢٧]، يقول الطاهر ابن عاشور رحمه الله في هذه الآية: "أي ثبت له واستحق الشأن الأتم، الذي لا يقاس بشؤون الناس المتعارفة، وإنما لقصد التقريب لأفهامكم"^(٦).

ويقول جل وعلا: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، يقول مجاهد رحمه الله

(١) ابن منده، "التوحيد"، ٨١١.

(٢) ابن بطة، "الإبانة الكبرى"، ٣: ٢٤٧.

(٣) انظر: ابن تيمية، "شرح العقيدة الأصفهانية"، ٩٥؛ وانظر: محمد هراس، "شرح العقيدة الواسطية"، ٧٣.

(٤) انظر: ابن تيمية، "شرح العقيدة الأصفهانية"، ٦٠؛ وانظر: ابن تيمية، "التدمرية"، ٥٠.

(٥) الدارمي، "نقض الدارمي على المريسي"، ١: ٤٨٥.

(٦) ابن عاشور، "التحرير والتنوير"، ٢١: ٨٤.

في هذه الآية: "هل تعلم له شيئاً، هل تعلم له مثلاً"^(١).

وعلماء أهل السنة أضافوا هذه اللفظة على النص الشرعي، وكان قصدهم من إضافتها، هو التقرير والتأكيد بأن الله تعالى لا يُشَبَّه ولا يُقاس بالخلق، لا في ذاته ولا في صفاته.

وقد خالف في مضمون هذه اللفظة فريقاً منها: المشبهة والقدرية والمعطلة، فأما المشبهة فواضحة مخالفتهم، وهي قياس الله تعالى على خلقه، وأما القدرية فلأنهم قاسوا أفعال الله بأفعال العباد، يقول ابن بطة رحمه الله: "هلكت القدرية حتى صاروا زنادقةً وملحدةً ومجوساً، حيث قاسوا فعل الرب بأفعال العباد، وشبهوا الله بخلقهم، ولم يعوا عنه ما خاطبهم به"^(٢)، وأما المعطلة فلأنهم شبهوا ثم عطّلوا. يقول حافظ حكيم رحمه الله: "هذا التصور الفاسد، هو الذي يحمل جهلة النفاة على ما صنعوا من النفي، حين لم يفهموا من ظاهرها إلا ما يقوم بال مخلوق، ولم يتدبروا من هو الموصوف، فأساءوا الظن بالوحي، ثم قاسوا وشبهوا، بعد أن فكروا وقدرّوا ثم نفوا وعطّلوا"^(٣).

ومما سبق تتضح أهمية هذه اللفظة المضافة، وذلك أن علماء أهل السنة قد أضافوها لأمرين هما: تقرير لعقيدة أهل السنة والجماعة القائلين بأن الله تعالى لا يقاس بخلقهم، وردّ على المخالفين الذين قاسوا الله جل وعلا بخلقهم.

المبحث السادس: يُمرّون الأخبار كما جاءت بلا كيف ولا تشبيه

هناك كلمات في هذه اللفظة، تحتاج إلى بيان معنى، وهما (يُمرّون) و(الكيف) و(التشبيه).

فمعنى يُمرّون في اللغة هو كما قال ابن منظور رحمه الله: "أمرتُ الشيء، أمره إمراراً، إذا جعلته يمرّ أي يذهب"^(٤). ومعنى الكيف في اللغة هو: أن "كيف: كلمة يُستفهم بها عن حال الشيء وصفته"^(٥). ومعنى التشبيه في اللغة: "وأشبه الشيء الشيء: أي ماثلته"^(٦)، فالكيف هو السؤال عن الصفة، والتشبيه هو المماثلة. يقول ابن

(١) الطبري، "جامع البيان"، ١٥: ٥٨٦.

(٢) ابن بطة، "الإبانة الكبرى"، ٣: ٢٤٧؛ وانظر: ابن تيمية، "منهاج السنة النبوية"، ٣: ١٥٣.

(٣) حافظ حكيم، "معارج القبول بشرح سلم الوصول"، ١: ٣٦٨؛ وانظر: البيهقي، "الأسماء والصفات"، ٢: ٣٧٨.

(٤) ابن منظور، "لسان العرب"، ٥: ١٦٥.

(٥) الفيومي، "المصباح المنير"، ٢: ٥٤٦.

(٦) ابن سيده، "المحكم والمحيط الأعظم"، ٤: ١٩٣.

عثيمين رحمه الله: "الفرق بينهما من وجهين: الأول: أن التمثيل ذكر الصفة مقيدةً بمماثل، فنقول يد فلان مثل يد فلان، والتكليف ذكر الصفة غير مقيدة بمماثل، مثل أن نقول: كيفية يد فلان كذا وكذا، وعلى هذا نقول: كل ممثّل مكيف، ولا عكس. الثاني: أن الكيفية لا تكون إلا في الصفة والهيئة، والتمثيل يكون في ذلك وفي العدد، كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]. أي في العدد^(١).

وأما معنى لفظة (يُمرّون الأخبار كما جاءت بلا كيف ولا تشبيه) فهو: أنه بسبب عجز العبد عن معرفة كيفية صفات الله أو الأمور الغيبية في هذه الأخبار، فإنه يكل هذه المعرفة إلى الله تعالى، ويمرّ على هذه الأخبار، من خلال ظواهرها، فيثبتها ولا يُسأل عنها بكيف، ولا يشبّها بصفات المخلوقين. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "معنى قول الأئمة: أمرّوها كما جاءت، يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظاً دالةً على معاني، فلو كانت دلالتها منتفية، لكان الواجب أن يقال: أمرّوا ألفاظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مُراد، أو أمرّوا ألفاظها مع اعتقاد أن الله لا يُوصف بما دلّت عليه حقيقة، وحينئذٍ فلا تكون قد أمرّت كما جاءت، ولا يقال حينئذٍ: بلا كيف، إذ نفي الكيفية عما ليس بثابت لغو من القول"^(٢).

وقد ظهرت هذه اللفظة في مصنفات أهل السنة والجماعة، يقول الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: "أدركت الناس، وما ينكرون من هذه الأحاديث أحاديث الرؤية، وكانوا يحدثون بها على الجملة، يُمرّونها على حالها، غير منكرين لذلك ولا مرتابين"^(٣)، فبيّن الإمام أحمد شيئين في مسألة إمرار الأخبار كما جاءت، وهما: إثباتها، وعدم الشك فيها، ويقول الزهري رحمه الله: "أمرّوا أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كما جاءت، وفي رواية: فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرّوها"^(٤)، إذن هذه هي طريقة من عاينوا تنزيل الوحي، وعرفوا كيف يتعاملون معه، ويقول ابن الفراء رحمه الله: "والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات لله تعالى، لا تشبه سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا نعتقد التشبيه فيها، لكن على ما روي عن شيخنا وإمامنا أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل وغيره من أئمة أصحاب الحديث،

(١) ابن عثيمين، "شرح العقيدة الواسطية"، ١: ١١٢؛ وانظر: الذهبي، "العرش"، ١: ١١٦.

(٢) ابن تيمية، "الفتاوى الحموية الكبرى"، ٣٠٧.

(٣) ابن بطة، "الإبانة الكبرى"، ٧: ٥٩.

(٤) المقدسي، "الاقتصاد في الاعتقاد"، ٢١٥.

أنهم قالوا في هذه الأخبار: أمروها كما جاءت، فحملوها على ظاهرها، في أنها صفات لله تعالى، لا تشبه سائر الموصوفين^(١)، ويقول ابن قدامة رحمه الله: "ولا خلاف بين أهل النقل سنّهم وبدعهم في أن مذهب السلف رضي الله عنهم في صفات الله سبحانه وتعالى، الإقرار بها، والإمرار لها، والتسليم لقائلها، وترك التعرّض لتفسيرها، بذلك جاءت الأخبار عنهم، مجملّة ومفصّلة، فروي عن مالك بن أنس والأوزاعي وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة ومعمّر بن راشد في الأحاديث في الصفات، أمروها كما جاءت"^(٢)، إذن هذه من الألفاظ المضافة المجمع عليها والمشتهرة عند علماء أهل السنة، بل حتى أهل البدع عرفوا أهل السنة بها، وأنهم يُمرّون أخبار الصفات كما جاءت. ويقول الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: "ونحن نؤمن بالأحاديث في هذا ونقرّها، ونمرّها كما جاءت بلا كيف"^(٣)، ويقول الوليد بن مسلم رحمه الله: "سألت الأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والليث بن سعد، عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية، فقالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف"^(٤)، وحكى أبو حاتم وأبو زرعة الإجماع على هذه لفظة: (بلا كيف) فقالوا: "أدركنا العلماء في جميع الأمصار، حجازاً وعراقاً وشاماً ويمناً، فكان من مذهبهم _ إلى أن قالوا _ وأن الله عز وجل على عرشه بائن من خلقه، كما وصف نفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بلا كيف"^(٥)، وجاءت هذه اللفظة في مواضع أخرى كثيرة^(٦).

ونصوص الشرع دلّت على أن الواجب في النصوص، أن تُمر كما جاءت بلا كيف ولا تشبيه، ويوكل علمها إلى الله، منها قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، يقول هشام بن عروة رحمه الله: كان أبي يقول في هذه الآية: "إن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويله، ولكنهم يقولون: ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾"^(٧). ومن الأدلة أيضاً قول الله

(١) ابن الفراء، "بطل التاويلات"، ٤٨.

(٢) ابن قدامة، "تحريم النظر في كتب الكلام"، ٣٦-٣٨.

(٣) ابن بطة، "الإبانة الكبرى"، ٧: ٥٨.

(٤) اللالكائي، "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة"، ٣: ٥٨٢؛ الدارقطني، "الصفات"، ٤٤.

(٥) اللالكائي، "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة"، ١: ١٩٨؛ وانظر: ابن تيمية، "شرح العقيدة الأصفهانية"، ٤١.

(٦) أبو حنيفة، "الفتح الأكبر"، ٢٨؛ البريهاري، "شرح السنة"، ٣٩؛ الآجري، "الشرعة"، ٣: ١١٢٦؛ عبد الغني المقدسي، "الاقتصاد في الاعتقاد"، ١١٢؛ الدارمي، "تقص الدارمي على المريسي"، ٤٢٨: ١.

(٧) الطبري، "جامع البيان"، ٥: ٢١٩.

تعالى: ﴿وَإِذَا يُنْثَلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوا آمَنَّا بِهِ﴾ [القصص: ٥٣]، وهذا هو الواجب فيمن آمن بالقرآن، أن يقف عند ظاهره ويؤمن به. ومن الأدلة قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، يقول ابن كثير رحمه الله: "إمرارها كما جاءت من غير تكيف ولا تشبيه ولا تعطيل"^(١).

ومنها قوله جل وعلا: ﴿فَلَا تُضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]. يقول الواحدي رحمه الله في هذه الآية: "لا تشبهوه بخلقه، وذلك أن ضرب المثل، إنما هو تشبيه ذات بذات أو وصف بوصف، والله تعالى منزّه عن ذلك"^(٢). ومن الأدلة قوله سبحانه: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، يقول ابن عباس رضي الله عنهما: "هل تعلم للرب مثلاً أو شياً"^(٣).

وكان قد علماء أهل السنة من إضافة لفظة: (يُمرّون الأخبار كما جاءت بلا كيف ولا تشبيه) إلى النصوص الشرعية، هو التقرير بأنهم يُمرّون نصوص الصفات والغيبيات على ظاهرها بلا كيف ولا تشبيه، ويكون علمها إلى الله جل وعلا.

وقد خالف في مضمون هذه اللفظة، الجهمية والمشبّهة والمجسّمة وغيرهم، ممن لم يُمرّ النصوص على ظاهرها، بل استعمل علمه القاصر فيها بالنفي أو التمثيل أو التشبيه، ولم يكل علمها إلى الله تعالى، يقول أبو بكر المروزي رحمه الله: "سألت أحمد بن حنبل، عن الأحاديث التي تردّها الجهمية في الصفات والرؤية والإسراء وقصة العرش، فصَحّحها أبو عبد الله وقال: قد تلقتّها الأمة بالقبول، تُمرّ الأخبار كما جاءت"^(٤)، ويقول أبو يعلى رحمه الله: "وإن أمرّها كما جاءت، من غير تأويل، ولا تفسير، ولا تجسيم، ولا تشبيه، كما فعلت الصحابة والتابعون فهو الواجب عليه"^(٥)، ويقول الصابوني: (ولا يكيّفونها بكيف، أو يشبهونها بأيدي المخلوقين، تشبيه المشبّهة)^(٦).

ومن هنا اتضحت أهمية هذه اللفظة المضافة، وذلك أن علماء أهل السنة قد أضافوها، تقريراً لعقيدة أهل السنة والجماعة القائلين بوجوب إمرار الأخبار والنصوص كما جاءت عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم بلا كيف ولا تشبيه، وأن يوكل

(١) ابن كثير، "تفسير القرآن العظيم"، ٣: ٤٢٧.

(٢) الواحدي، "الوجيز"، ٦١٣.

(٣) الطبري، "جامع البيان"، ١٥: ٥٨٥.

(٤) ابن الفراء، "إبطال التأويلات"، ٥١٩.

(٥) أبو يعلى، "الاعتقاد"، ٣١.

(٦) الصابوني، "عقيدة السلف وأصحاب الحديث"، ١٦٢؛ وانظر: البغدادي، "الفرق بين الفرق"، ٢١٤.

علمها إلى الله تعالى، وردَّ على المخالفين الذين استعملوا عقولهم القاصرة في هذه الأخبار.

المبحث السابع: لا نصف الله بأكثر مما وصف به نفسه

هذه اللفظة واضحة المعنى والدلالة، فمعناها: هو أن الله سبحانه أعلم بنفسه المقدسة من عباده، فيُوصف بما وصف به نفسه، ويوقف عند هذا الحد، ولا يُزاد على ذلك، لأنه لا دليل عليه، ومن باب أولى أنه لا يُنقص شيء من صفاته التي دلَّ الدليل عليها، فالإكثار والنقص من التعدي في صفات الله، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "ولا نتعدى القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه كما وصف نفسه، ولا نتعدى ذلك"^(١).

وقد ظهرت هذه اللفظة في مصنفات أهل السنة والجماعة، يقول الإمام أحمد رحمه الله: ولا نصف الله بأكثر مما وصف به نفسه"^(٢)، ويقول الدارمي رحمه الله وكأنه يشرح هذه اللفظة: "فيقال لك أيها المريسي، المدعي في الظاهر، لما أنت له منتفٍ في الباطن: قد قرأنا القرآن كما قرأت، وعقلنا عن الله أن ليس كمثله شيء، وقد نفينا عن الله ما نفى عن نفسه، ووصفناه بما وصف به نفسه، فلم نعد، وأبيت أن تصفه بما وصف به نفسه، ووصفته بخلاف ما وصف به نفسه"^(٣).

وقول: (بأكثر مما وصف به نفسه) وقول: (ما وصف به نفسه)، دلالتهما واحدة، وهي أنه يجب أن يوصف الله بما وصف به نفسه، ومن زاد على ذلك، فهو في الحقيقة لم يصف الله بما وصف به نفسه، ولذلك جاءت هذه اللفظة بصيغة: (ما وصف الله به نفسه) في مصنفات أهل السنة، فيقول البريهاري رحمه الله: "ولا يُتكلَّم في الرب، إلا بما وصف به نفسه في القرآن، وما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه"^(٤)، ويقول ابن بطة رحمه الله: "فمن علامات المؤمنين، أن يصفوا الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم"^(٥)، وهذه اللفظة تبين أن في وصف الله لنفسه، غُنية عن وصف غيره من الخلق، يقول حرب رحمه الله: "أملَى عليَّ إسحاق: أن الله وصف نفسه في كتابه بصفات، استغنى الخلق أن يصفوه بغير ما وصف به نفسه"^(٦)، إذن تدل هذه اللفظة، على وجوب الوقوف عند ما وصف الله

(١) ابن تيمية، "بيان تلبيس الجهمية"، ٣: ٧١٠.

(٢) ابن قدامة، "لمعة الاعتقاد"، ٧، وانظر: ابن تيمية، "بيان تلبيس الجهمية"، ٣: ٧٠٩؛ وانظر: الذهبي، "العرش"، ١: ٢٥٨.

(٣) الدارمي، "نقض الدارمي على المريسي"، ١: ٤٢٨.

(٤) البريهاري، "شرح السنة"، ٤٠.

(٥) ابن بطة، "الإبانة الكبرى"، ٧: ٩١.

(٦) المصدر السابق، ٧: ١٦٢.

به نفسه، يقول ابن أبي زمنين رحمه الله: "يقف عندما وصف به نفسه في الكتاب"^(١). ونصوص الشرع دلّت على هذه اللفظة، فمنها قول الله تعالى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، فمن وصف الله بأكثر مما وصف به نفسه، فقد قال على الله بلا علم. ومن الأدلة على هذه اللفظة، قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، فإذا أدرك العبد هذه الحقيقة، كان الواجب عليه شراً وعقلاً، ألا يصف الله جل وعلا، بأكثر مما وصف به نفسه. ومن الأدلة أيضاً، قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فهذه الآية هي أعظم وصف من الله جل وعلا لنفسه المقدسة، فمن شبهه بالمخلوقين، أو نفى عنه صفاته التي أثبتتها لنفسه، فقد جاء بأكثر مما وصف الله به نفسه. ومن الأدلة قول الله جل وعلا: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤]، يقول الطبري رحمه الله: "فلا تمثلوا لله الأمثال، ولا تشبهوا له الأشياء، فإنه لا مثل له ولا شبه"^(٢)، فمن شبه الله بخلقه، وجاء بأكثر مما وصف الله به نفسه، فقد زجره الله أعظم الزجر بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

وأضاف علماء أهل السنة لفظة: (لا نصف الله بأكثر مما وصف به نفسه)، وكان قصدهم من إضافتها، هو التقرير بأن الواجب في صفات الله، هو وصفه كما وصف نفسه، ولا يصفونه بأكثر من ذلك.

وقد خالف في مضمون هذه اللفظة، المشبهة، والمعطلة، وأهل السنة وسطاً بينهما^(٣)، فالمشبهة بالغوا في إثبات الصفات، حتى شبهوا صفات الله بصفات المخلوق، والمعطلة بالغوا بتنزيه الله عن الشبيه، حتى نفوا صفات الله تعالى، كمن نفى الجهة عن الله تعالى ويقصد به نفي علو الله جل وعلا^(٤)، فكلاهما جاء بأكثر مما وصف الله به نفسه.

المبحث الثامن: نصف الله بما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية

في هذه اللفظة، لا بد أن نعرف كل من (الحد) و (الغاية)، فمعنى الحد هو: "وصف محيط بموصوفه"^(٥)، وأيضاً هو: "منتهى كل شيء"^(٦)، ومعنى الغاية هي:

(١) ابن أبي زمنين، "أصول السنة"، ٧٥.

(٢) الطبري، "جامع البيان"، ١٤: ٣٠٥.

(٣) انظر: ابن تيمية، "العقيدة الواسطية"، ٨٢.

(٤) انظر: ابن فورك، "مشكل الحديث وبيانه"، ١٦٠.

(٥) السفاريني، "لوامع الأنوار البهية"، ٢: ٤٤١.

(٦) الأزهري، "تهذيب اللغة"، ٣: ٢٦٩.

المنتهى، "غاية كل شيء منتهاه"^(١).

والحد والغاية لأبد من التفصيل فيها من قائلها، فإن أراد من إطلاقها، أن الله تعالى له حدٌ وصفة يعلمها وحده، وأنه أيضاً قد حدّ مكانه، واستوى على عرشه فوق سماواته، وبائن من خلقه ومنفصل عنهم، فهذا معنى حق، وعليه يُحمل كلام السلف في إثبات الحد، وإن أراد من إطلاقه، أن العباد يحثون صفاته ويقيفونها، ويصلون لغايتها ونهايتها، أو أن الله في كل مكان، وغير مباين لخلقها، فهذا معنى باطل، وعليه يُحمل نفي السلف لها^(٢).

إذن معنى لفظة (نصف الله بما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية): هي تقرير بأن نصف الله بما وصف به نفسه في النصوص الشرعية، ونفي لأمرين هما: أن صفات الله تعالى لا تُحدّ بكيفية معينة، ولا غاية لها، لذلك لا يُنفى علو الله تعالى، واستواؤه على عرشه، وأنه بائن من خلقه.

والحد في المطلب الرابع في لفظة: (صفات الله غير محدودة ولا معلومة)، استعمل بمعنى حدّ الوصف فقط، وأما في هذا المطلب (بلا حد) فاستعمل بمعنى حدّ الوصف، وحدّ المكان، وهذا هو الفرق بينهما.

وقد ظهرت هذه اللفظة في مصنفات أهل السنة والجماعة، يقول الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: "لم يزل الله عالماً متكلاً، يُعبد بصفاته، غير محدودة ولا معلومة، إلا بما وصف به نفسه سمياً، عليمًا، غفورًا، رحيمًا، عالم الغيب والشهادة، علام الغيوب، فهذه صفات الله وصف بها نفسه، لا تُدفع ولا تُرد، وهو على العرش بلا حد، كما استوى على العرش كيف شاء"^(٣)، ويُلاحظ هنا ارتباط لفظة: (بلا حد) بإثبات علو الله واستواؤه على عرشه، فإذا نفاها السلف، فهم يقصدون بها غالباً أن الله مباين لخلقها، ويقول أيضاً: "ولا له غاية، ولا له منتهى، ولا يُدرك بعقل"^(٤)، وهذا من تفسير الإدراك، فالذي لا تدركه العقول والأبصار، فليس له غاية تُدرك، ويقول الحارث المحاسبي رحمه الله وهو يبين معنى نفي الغاية: "إن العقل عن الله تعالى، لا غاية له، لأنه لا غاية لله عز وجل عند العاقل بالتحديد، بالإحاطة بالعلم بحقائق صفاته، ولا بعظيم قدر ثوابه ولا عقابه إذ لم يعاينها"^(٥)، ويقول القاضي أبو يعلى رحمه الله في

(١) ابن دريد، "جمهرة اللغة"، ١: ٢٤٤.

(٢) انظر: الدارمي، "تفض الدارمي على المريسي"، ١: ٢٢٣ - ٢٢٤؛ وانظر: ابن الفراء، "إبطال التأويلات"، ٥٩٨؛ وانظر: ابن تيمية، "بيان تلبيس الجهمية"، ٣: ٤٣.

(٣) ابن بطة، "الإبانة الكبرى"، ٦: ٣٣؛ وانظر: ابن قدامة، "تحريم النظر في كتب الكلام"، ٣٩.

(٤) الإمام أحمد، "الرد على الجهمية والزندقة"، ٩٨.

(٥) المحاسبي، "ماهية العقل ومعناه واختلاف الناس فيه"، ٢١٩.

بيان اسم الله (الآخر): "والآخر معناه: لا يبقى غيره، وأنه لا نهاية له ولا غاية، وأنه بعد كل شيء"^(١).

ونصوص الشرع دلّت على أنه يجب وصف الله بما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية، منها قول الله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "لا تدركه الأبصار بحدّ ولا غاية، وهذا التفسير الصحيح للإدراك به، أي لا تحيط الأبصار بحدّه ولا غايته"^(٢). ويقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فتكثيف صفات الله وحدّها، نابع من تشبيه الله بخلقه، وهذا ما تقطعه هذه الآية. ويقول الله سبحانه ﴿أَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [الملك: ١٦] ويقول جل وعلا: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، فالله تبارك وتعالى قد حدّ مكانه، وأنه في السماء، مستوٍ على عرشه، ومعلوم أن حدّ الخالق غير حدّ المخلوق. ويقول الله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، فكل مخلوق غاية ومنتهى، إلا الخالق جل وعلا ليس له غاية ولا منتهى.

وأضاف علماء أهل السنة لفظة: (نصف الله بما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية) إلى النصوص الشرعية، وقصدتهم من ذلك، هو التقرير بوصف الله كما وصف نفسه بلا حد ولا غاية.

وقد خالف في مضمون هذه اللفظة، الجهمية والمعتزلة والمشبّهة، ومن سلك دربهم، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "لا يصفه الواصفون، ولا يحدّه أحد، تعالى الله عما يقول الجهمية والمشبّهة"^(٣).

المبحث التاسع

١- لا نزيل عن الله صفة من صفاته من أجل شناعة شُئعت

يوجد في هذه اللفظة، كلمة واحدة، تحتاج إلى بيان معنى، ألا وهي الشناعة. فالشناعة هي: "قُبْحُ الشيء"^(٤).

ومعنى لفظة (لا نزيل عن الله صفة من صفاته من أجل شناعة شُئعت):

هي ألا تُنْفَى صفة من صفات الله تعالى الثابتة، بسبب لازم باطل، التزمه أهل البدع

(١) ابن الفراء، "إبطال التأويلات"، ٦٦٨.

(٢) ابن تيمية، "بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية"، ٣: ٧٠٨.

(٣) ابن تيمية، "بيان تلبيس الجهمية"، ٢: ٦٢٥؛ وانظر: ابن القيم، "اجتماع الجيوش الإسلامية"، ٣٢٢.

(٤) ابن عباد، "المحيط في اللغة"، ١: ٢٨٨.

في هذه الصفة، كي يبرزوا نفهم لهذه الصفة. يقول ابن القيم رحمه الله: "والمقصود أنا لا نجد محبته سبحانه لما يحبه، وكراهته لما يكرهه، لتسمية النفاة لذلك ملائمةً ومنافرة" ^(١)، فالملائمة ليست من لوازم صفة المحبة لله تعالى، ولذلك لا تُنفى صفة المحبة عن الله جل وعلا، بسبب شناعة هذا اللزوم، لأن الله ليس كمثله شيء، ويقال هذا الكلام أيضاً في صفة الكره.

وقد ظهرت هذه اللفظة في مصنفات أهل السنة والجماعة، يقول الإمام أحمد رحمه الله: "ولا نزيل عنه تعالى ذكره، صفةً من صفاته، من أجل شناعة شُئعت" ^(٢)، وذكر الذهبي رحمه الله زيادة: "وإن نَبَتَ عن الأسماع" ^(٣)، بمعنى جفتها الأسماع ^(٤)، وهي زيادة مفسرة لهذه اللفظة، ويقول الدارمي رحمه الله: "فيقال لهذا المعارض: أما ما ادعيت أن قوماً يزعمون أن الله عينا، فإننا نقوله؛ لأن الله قاله ورسوله، وأما جارح كجارح العين من الإنسان، على التركيب، فهذا كذب ادعيتَه عمداً، لما أنك تعلم أن أحداً لا يقوله، غير أنك لا تألو ما شُئعت، ليكون أنجع لضلالتك في قلوب الجهال" ^(٥)، فقد أوضح هذه اللفظة من خلال هذا المثال.

ونصوص الشرع دلّت على هذه اللفظة، فمنها قول الله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيئُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾ [النجم: ٢٣]، يقول ابن القيم رحمه الله في هذه الآية: "توصلوا بالتجسيم والتشبيه والتركيب والحوادث والأعراض والتحيز، إلى تعطيل صفات كماله، ونعوت جلاله، وأفعاله، وأخلوا تلك الأسماء من معانيها، وعطلوها من حقائقها" ^(٦). وقول الله تعالى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وأعظم التقول على الله سبحانه والكذب عليه، هو ابتداءً لوازم باطلة في صفاته، حتى تُنفى. ومن الأدلة قوله سبحانه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ [طه: ١١٠]، فإذا كان العباد لا يحيطون علماً بالله، فهم لا يحيطون بصفاته، وعليه لا يمكنهم معرفة لوازم صفاته. ومن الأدلة أيضاً، قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

(١) ابن القيم، "شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل"، ١: ٤١٨.

(٢) انظر: ابن بطّة، "الإبانة الكبرى"، ٧: ٣٢٦؛ وانظر: ابن الفراء، "إبطال التأويلات"، ٤٩؛ وانظر: ابن قدامة، "تحريم النظر في كتب الكلام"، ٣٩.

(٣) الذهبي، "العرش"، ٢: ١٥٦.

(٤) انظر: الجوهري، "الصاحح"، ٦: ٢٥٠٠.

(٥) الدارمي، "تقضى الدارمي على المريسي"، ٢: ٨٢٨.

(٦) ابن القيم، "شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل"، ١: ٤١٧.

وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿الشورى: ١١﴾، يقول ابن عبد الهادي رحمه الله: "وما ذكرتموه من استلزام النزول بخلو العرش، هو عين الجهل، وإنما ذلك لازم في نزول المخلوق، والله تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله"^(١).

وعلماء أهل السنة أضافوا لفظة: (لا نزيل عن الله صفة من صفاته من أجل شناعة شُنت)، للتقرير بالألا تنفي صفات الله جل وعلا، لأجل لوازم أهل البدع الباطلة.

وقد خالف في مضمون هذه اللفظة، المعطلة من الجهمية وغيرهم، يقول ابن القيم رحمه الله: "قال الإمام أحمد: لا نزيل عن الله صفة من صفاته، لأجل شناعة المشتعين. فإن هذا شأن أهل البدع، يلقبون أهل السنة وأقوالهم بالألقاب، التي ينفرون منها الجهال، ويسمونها: حشواً وتركيباً وتجسيماً، ويسمون عرش الرب تبارك وتعالى: حيزاً وجهة، ليتوصلوا بذلك، إلى نفي علوه على خلقه واستوائه على عرشه؛ فليس الشأن في الألقاب، وإنما الشأن في الحقائق"^(٢)، ويقول أيضاً: "قد دلت النصوص التي لا تُدفع، على وصفه تعالى بالمحبة والكراهة، فنفيكم حقائق ما دلت عليه بالتعبير عنها بملاءمة الطبع ومنافرتة باطل، وهو كنفي كل مُبطل، حقائق أسمائه وصفاته، بالتعبير عنها بعبارات اصطلاحية، توصل بها إلى نفي ما وصف به نفسه، كتسمية الجهمية المعطلة صفاته تعالى: أعراضاً، ثم توصلوا بهذه التسمية إلى نفيها"^(٣). ومن هنا اتضحت أهمية هذه اللفظة المضافة، وذلك أن علماء أهل السنة قد أضافوها، تقريراً لعقيدة أهل السنة والجماعة القائلين بعدم نفي صفات الله تعالى، بسبب شناعة اللوازم التي التزمها المبتدعة، ورداً على المخالفين الذين نفوا صفات الله لهذا الغرض.

الخاتمة:

من خلال البحث تبين لي النتائج التالية:

١. هناك بعض الألفاظ المضافة جاءت لبيان وأخرى جاءت للرد وأحياناً كلاهما.
٢. هذه الألفاظ المضافة لم تأت في كلام الله تعالى ولا في كلام رسوله ﷺ، لكنها جاءت كالتفسير لنصوص الشرع، ولم يخرج بها علماء أهل السنة عن حقائق ومعاني هذه النصوص، فهذه الألفاظ مأخوذة من دلالة النصوص، ومعناها لا يخرج عنها.

(١) ابن عبد الهادي، "الصارم المنكي في الرد على السبكي"، ٢٣٢.

(٢) انظر: ابن القيم، "الروح"، ١: ٣٤٣ - ٣٤٤.

(٣) ابن القيم، "شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل"، ١: ٤١٦.

٣. لم يلتزم علماء أهل السنة بصيغة واحدة في هذه الألفاظ المضافة، بل تنوعت عباراتهم فيها، لكن قد تتفق عباراتهم في بعضها.
٤. بعض العبارات لم يقلّ ذكرها في مصنفات أهل السنة العقديّة، بل استمرت وزادت، مثل لفظة: (أسماء الله وصفاته توقيفية)، بخلاف بعض الألفاظ التي خفّ ذكرها في المصنفات العقديّة مثل لفظة: (نصف الله بما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية).
٥. أحياناً يستخدم علماء أهل السنة هذه الألفاظ في ثنايا مصنفاتهم، وأحياناً يجعلونها أبواباً فيها، للتبنيّه والتأكيد عليها.
٦. تأت هذه الألفاظ لوحدها أحياناً، وتأت أحياناً أخرى، ألفاظٌ تدل عليها وبمعناها، مثل لفظة: (أسماء الله وصفاته توقيفية) فقد جاء لفظة: (السكوت) دالّةً معنى التوقيف.
٧. بعض هذه الألفاظ المضافة قد أجمع عليها أهل السنة والجماعة، ولم تكن أقوالاً لبعضهم، بل هي مما أجمعوا عليه، مثل لفظة (حقيقة لا مجاز) ولفظة (بائن من خلقه).
٨. تتوّع أساليب أهل السنة في هذه الألفاظ المضافة، فأحياناً تكون بتقرير الشيء ونفي ضده، مثل لفظة (حقيقة لا مجاز)، وأحياناً تكون تقريراً فقط مثل لفظة (توقيفية)، وأحياناً تكون كلمةً نافيةً مثل لفظة (غير مخلوق).
٩. يلاحظ من الاستقراء أن هناك ألفاظاً تكثر في مصنفات أهل السنة مثل لفظة: (حقيقة) و (بلا كيف)، وبعضها يأتي قليلاً مثل لفظة: (مستغنٍ عن العرش)، وهذا يرجع إلى حجم المخالفة فيها أو مدى حاجة الناس لفهمها.
١٠. قد يُكثر بعض علماء أهل السنة من أحد الألفاظ المضافة أكثر من غيره من العلماء، ربما لحاجة زمنه الذي هو فيه، وانتشار البدع المنافية لمعنى هذه اللفظة، مثل إكثار الدارمي من لفظة (لا يقاس بخلقه) وجميع تصريفاتها.
١١. هناك نصوص شرعية، تُعتبر أصول في باب العقيدة، تتكرر دائماً في بابها، مثل قول الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].
١٢. يوجد بعض الألفاظ المضافة التي اشتهر علماء أهل السنة بها، إلى درجة أن أهل البدع قد عَرَفوا أهل السنة بها، مثل لفظة (يُمَرُون الأخبار على ظاهرها) وأنهم يُمَرُون أخبار الصفات كما جاءت.
١٣. هناك ألفاظ عُرِف واشتهر بها بعض علماء أهل السنة، مثل ما عُرِف الإمام أحمد بلفظة (شناعةٍ شُنعت) و (غير مخلوق).
١٤. ابن تيمية يعتبر هو مجمع لهذه الألفاظ المضافة، فكل ألفاظ السلف التي أطلقوها

تصب في هذا المجمع المبارك، فأوصي بأن تكون هناك رسالة بعنوان الألفاظ المضافة إلى النص الشرعي عند شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

فهرس المصادر والمراجع:

- ابن أبي يعلى، أبو الحسين محمد بن محمد. "الاعتقاد". تحقيق: محمد بن عبد الرحمن الخميس. (دار أطلس الخضراء، ط ١، ١٤٢٣هـ).
- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد. "النهاية في غريب الحديث والأثر". تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي. (المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- ابن الإمام أحمد، عبد الله. "السنة". تحقيق: محمد سعيد القحطاني. (دار ابن القيم، ط ١، ١٤٠٦هـ).
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد. "بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية". المحقق: مجموعة من المحققين. الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم. "التدمرية". تحقيق: د. محمد بن عودة السعوي. (مكتبة العبيكان - الرياض، ط ٦، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم. "العقيدة الواسطية". (مكتبة المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية).
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم. "الفتوى الحموية الكبرى". المحقق: د. حمد بن عبد المحسن التويجري. الناشر: دار الصميعي - الرياض، الطبعة: الثانية ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم. "منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية". تحقيق: محمد رشاد سالم. (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم. شرح العقيدة الأصفهانية. تحقيق: محمد بن رياض الأحمدي. الناشر: المكتبة العصرية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد. "الفصل في الملل والأهواء والنحل". الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.
- ابن حمد، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين. "إبطال التأويلات لأخبار الصفات". تحقيق ودراسة: أبي عبد الله محمد بن حمد الحمود النجدي. (غراس للنشر والتوزيع - الكويت، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م).
- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد. "الرد على الجهمية والزندقة". المحقق: صبري بن سلامة شاهين. الناشر: دار الثبات للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى.
- ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق. "كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل". تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان. (مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤هـ).
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن. جمهرة اللغة. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. الناشر: دار العلم

- للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.
- ابن عبد الهادي الحنبلي، شمس الدين. الصارم المنكي في الرد على السبكي. تحقيق: عقيل المقطري اليماني. الناشر: مؤسسة الريان بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب. "اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية". المحقق: زائد بن أحمد النشيري. الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الرابعة، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م (الأولى لدار ابن حزم).
- ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب. "الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة". تحقيق: حسين بن عكاشة بن رمضان. الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الأولى (لدار ابن حزم)، ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢٠.
- ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب. "مدارج السالكين في منازل السائرين". (ط٢، دار عطاءات العلم - الرياض - دار ابن حزم - بيروت، ١٤٤١ هـ - ٢٠١٩ م).
- ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب. الروح. حققه: محمد أجمل أيوب الإصلاحي. خرج أحاديثه: كمال بن محمد قالمي. راجعه: سعود بن عبد العزيز العريفي، جديع بن محمد الجديع. الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الثالثة، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م (الأولى لدار ابن حزم).
- ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب. شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل. تحقيق: زاهر بن سالم بَلَقِيه. راجعه: سليمان بن عبد الله العمير، أحمد حاج عثمان. الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الثانية، ١٤٤١ هـ - ٢٠١٩ م (الأولى لدار ابن حزم).
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي. تفسير القرآن العظيم. تحقيق: سامي بن محمد السلامة. الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ابن مَنَدَه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى. "الرد على الجهمية". المحقق: علي محمد ناصر الفقيهي. الناشر: المكتبة الأثرية - باكستان.
- أبو حنيفة، النعمان. الفقه الأكبر (مطبوع مع الشرح الميسر على الفقهاء الأبسط والأكبر المنسوين لأبي حنيفة تأليف محمد بن عبد الرحمن الخميس). الناشر: مكتبة الفرقان - الإمارات العربية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- الأَجُرِّي، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله. "الشرعية". تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي. (دار الوطن - الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ).
- إسماعيل بن عباد، كافي الكفاة. المحيط في اللغة. تحقيق: محمد حسن آل ياسين. الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل. "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين". تحقيق: نعيم زرزور. (المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ).
- الأصبهاني، محمد بن الحسن بن فورك الأتصاري. "مشكل الحديث وبيانه". المحقق: موسى محمد علي. الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٥ م.
- الإفريقي، محمد بن منظور. "لسان العرب". دار صادر، بيروت. (ط٣، ١٤١٤ هـ).
- البخاري، محمد بن إسماعيل. "خلق أفعال العباد". تحقيق: عبد الرحمن عميرة. (دار المعارف).
- البريهاري، أبو محمد الحسن بن علي بن خلف. شرح السنة.
- البغدادي التميمي الاسفراييني، عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله. "الفرق بين الفرق

- وبيان الفرقة الناجية". الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة: الثانية.
- البغدادي، عبد الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار. الصفات. تحقيق: عبد الله الغنيمان. الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ.
- بن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد. "التحرير والتنوير". (الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤هـ).
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. "الأسماء والصفات". تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي. (مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ).
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف. "التعريفات". المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الجوهري الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد. "الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية". تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الحكمي، حافظ بن أحمد بن علي. "معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول". تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر. (دار ابن القيم - الدمام، ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- الخلال، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون. "السنة". تحقيق: عطية الزهراني. (دار الراجية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ).
- الدارمي السجستاني، أبو سعيد عثمان بن سعيد. "نقض الإمام على المريسي الجهمي العنيد". تحقيق: رشيد بن حسن الأكمعي. (مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ).
- الدارمي، عثمان بن سعيد. "الرد على الجهمية". تحقيق: بدر البدر. (دار ابن الأثير، ٢، ١٤١٦هـ).
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. "العرش". المحقق: محمد بن خليفة بن علي التميمي. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. "العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيهما". المحقق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود. (مكتبة أضواء السلف، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ).
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني. "تاج العروس من جواهر القاموس". تحقيق: جماعة من المختصين. من إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، أعوام النشر: (١٣٨٥ - ١٤٢٢هـ) = (١٩٦٥ - ٢٠٠١م).
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله. "تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان". تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق. (١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- السفاريني، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية. الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها - دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الصابوني، إسماعيل بن عبد الرحمن. عقيدة السلف وأصحاب الحديث. تحقق: د. ناصر الجديد. دار العاصمة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
- الطبري الرازي اللاكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور. "شرح أصول اعتقاد أهل

- السنة والجماعة". تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي. (دار طيبة - السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ).
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. "جامع البيان عن تأويل آي القرآن". تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع: مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر - د. عبد السند حسن يمامة. (ط١، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - القاهرة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
 - العثيمين، محمد بن صالح بن محمد. "شرح العقيدة الواسطية". خرّج أحاديثه واعتنى به: سعد بن فوزان الصميل. (دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط٦، ١٤٢١هـ).
 - العكبري، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطّة. "الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة". تحقيق: رضا معطي، عثمان الأثيوبي، يوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري. (دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض).
 - الفيومي، أحمد بن محمد بن علي. "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير". (المكتبة العلمية - بيروت).
 - القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري. "الجامع لأحكام القرآن". تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
 - الكناني المكي، أبو الحسن عبد العزيز. "الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن". تحقيق: علي الفقهي. (مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٢، ١٤٢٣هـ).
 - مجمع اللغة العربية بالقاهرة. "المعجم الوسيط". (الطبعة: الثانية).
 - المحاسبي، الحارث بن أسد. ماهية العقل ومعناه واختلاف الناس فيه. تحقيق: حسين القوتلي. الناشر: دار الكندي، دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٨هـ.
 - المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده. "المحكم والمحيط الأعظم". تحقيق: عبد الحميد هنداوي. (دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
 - المري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي. "أصول السنة، ومعه رياض الجنة بتخريج أصول السنة". تحقيق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم بن حسين البخاري. (مكتبة الغرياء الأثرية، المدينة النبوية - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ).
 - المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة. "لمعة الاعتقاد". الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
 - المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد. "تحريم النظر في كتب الكلام". تحقيق: عبد الرحمن بن محمد سعيد دمشقية. (عالم الكتب - السعودية - الرياض، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
 - المقدسي، عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور. "الاقتصاد في الاعتقاد". المحقق: أحمد بن عطية بن علي الغامدي. (مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ).
 - النفري، أبو محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن. "عقيدة السلف - مقدمة أبي زيد القيرواني لكتابه الرسالة". المحقق: بكر بن عبد الله أبو زيد. الناشر: دار العاصمة.
 - هزّاس، محمد بن خليل حسن. "شرح العقيدة الواسطية". ضبط نصه وخرّج أحاديثه ووضع الملحق: علوي بن عبد القادر السقاف. الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الخبر، الطبعة:

الثالثة، ١٤١٥هـ.

- الهروي، محمد بن أحمد بن الأزهرى. "تهذيب اللغة". تحقيق: محمد عوض مرعب. (دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ٢٠٠١م).
- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق: صفوان عدنان داوودي. دار النشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.